

Distr.: General
12 November 2018
Arabic
Original: English

القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - رحب مجلس الأمن في قراره ٢٣٩١ (٢٠١٧) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بالتقدم المحرز في تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وطلب إليّ أن أقوم، بالتنسيق الوثيق مع دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر) والاتحاد الأفريقي، بإعداد تقرير عن أنشطة القوة المشتركة، مع التركيز على التقدم المحرز في تفعيلها، والدعم الدولي المقدم لها، وتنفيذ الاتفاق التقني بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول المجموعة الخماسية، والتحديات التي تواجهها القوة المشتركة، وتنفيذ المجموعة الخماسية لإطار الامتثال الخاص بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتقيدها بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة.

ثانيا - تفعيل القوة المشتركة

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعملا بالقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، واصلت بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بدعم من الشركاء الدوليين، الجهود الرامية إلى التفعيل التام للقوة المشتركة. ومع ذلك، ففي ظل نقص كبير في المعدات والتدريب، تطلب الأمر إرجاء الموعد النهائي لبلوغ التفعيل الكامل مرتين؛ وينتظر وضع جدول زمني جديد لذلك. وقد وجه الهجوم الإرهابي القاتل على مقر القوة المشتركة في سافاري، مالي، في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨، ضربة كبيرة للجهود الرامية إلى التعجيل بالتفعيل الكامل للقوة المشتركة، مما أدى إلى وقف عملياتها مؤقتا. وعقب الهجوم، أجرت قيادة القوة المشتركة الجديدة سلسلة من التقييمات بغية تحديد التوجه الاستراتيجي والجغرافي للقوة المشتركة، من أجل تحديد نطاق عملياتها، حالما تُستأنف، وموقعها وجداولها الزمنية.

٣ - ومن بين التطورات السياسية الهامة، يعد إجراء الانتخابات الرئاسية سلميا في مالي في آب/أغسطس ٢٠١٨، بالاقتران مع إجراء الانتخابات التشريعية والإقليمية والبلدية في موريتانيا في أيلول/





سبتمبر، خطوتين حاسمتين نحو تعزيز المؤسسات الديمقراطية في المنطقة. وتتيح إعادة انتخاب الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا وتوقيع ميثاق السلام في مالي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر فرصة لتنشيط عملية السلام والتعجيل بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وخريطة الطريق المتفق عليهما بين الحكومة والجماعات المسلحة والموقعين في ٢٢ آذار/مارس. وسيُسهم تكثيف الجهود الرامية إلى إعادة بسط سلطة الدولة في مالي، وتعزيز المصالحة والوئام الوطني، وإجراء إصلاحات مؤسسية بالغة الأهمية، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن والنظام اللامركزي، في إيجاد حلول سياسية دائمة للتصدي للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في منطقة الساحل. بيد أن أوجه القصور المهمة في مجال الحوكمة والوجود المحدود لسلطة الدولة في منطقة لبتاكو – غورما لا تزال تقوض ثقة الشعب في ممثليه وتعوق توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. ولا تزال الحالة الإنسانية في منطقة الساحل صعبة وما زالت تتفاقم بسبب تزايد انعدام الأمن والآثار المترتبة عن تغير المناخ.

٤ – وقد تدهور سريعا خلال الأشهر الستة الماضية الوضع الأمني في منطقة الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر والممر الأوسط بمنطقة عمليات القوة المشتركة. وفي ١ أيار/مايو ٢٠١٨، هاجم مغيرون مخيمين للمدنيين في تايلانن وتينديياون قرب الحدود مع النيجر، مما أسفر عن مقتل ١٦ شخصا. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، تعرّض مقر القوة المشتركة في لهجوم معقد، أعلنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين المنتسبة إلى تنظيم القاعدة مسؤوليتها عنه، وقد استخدمت فيه أجهزة متفجرة مرتجلة محمولة على مركبة اخترقت جدار المعسكر، مما أدى إلى مقتل اثنين من الجنود، وإحداث أضرار مادية كبيرة. وفي ١٨ تموز/يوليه، تعرضت بعثة مشتركة من القوة المشتركة والقوات المسلحة لمالي لهجوم بالقرب من إنتيليت، في المنطقة الحدودية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وفي ٢٢ آب/أغسطس، هاجم مُغيرون مخفر شرطة في سولي بشمال بوركينا فاسو ونهبوه، مما أسفر عن مقتل أحد ضباط الشرطة. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، هاجمت مجموعة مسلحة مخيمات للمدنيين في قرية تينيبيشي، على الحدود بين مالي والنيجر، مما أسفر عن مقتل ٢٧ شخصا. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، هاجم أفراد مسلحون قوات الدرك في إناتا، بمحافظة سوم، في شمال بوركينا فاسو، فقتل أحد أفراد الشرطة وأصيب آخر بجراح. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، قتل عدة ضباط شرطة من بوركينا فاسو عندما اصطدمت سيارتهم بجهاز متفجر يدوي الصنع بالقرب من الحدود مع مالي.

٥ – وفي بوركينا فاسو، في الشمال والشرق والجنوب الغربي من البلد، اشتدت الهجمات على أفراد الأمن وغيرهم من موظفي الدولة والمؤسسات والمرافق العامة الحكومية في الأشهر الأخيرة. ومما يثير القلق بشكل خاص تزايد العنف الذي تم توثيقه في الشمال الشرقي على طول الحدود مع النيجر، وكذلك في تيلابيري وتاهوا، النيجر، حيث لا تزال حالة الطوارئ سارية. وتم توثيق عدد غير مسبوق من الهجمات غير المتناظرة ضد قوات الدفاع والأمن المحلية، وكذلك ضد السكان المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتشير تلك الهجمات إلى أن الجماعات الإرهابية قد رسخت أقدامها في المنطقة خارج مناطق العمليات الرئيسية للقوات المسلحة الدولية والقوات المسلحة لبلدان المجموعة الخماسية. وقد أطلقت حكومة بوركينا فاسو عملية لمكافحة الإرهاب في شرق البلد، إضافة إلى الجهود المماثلة الجارية في الشمال. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، نظم قادة المعارضة ونشطاء من المجتمع المدني مظاهرات في واغادوغو، شجبا لعجز الحكومة عن توفير الأمن.

٦ - وفي ١١ آب/أغسطس ٢٠١٨، هاجمت جماعة تشادية متمردة متمركزة في ليبيا موقعين تابعين للجيش التشادي في شمال تشاد في أول هجوم كبير عبر الحدود تشنه جماعة تشادية متمردة منذ عام ٢٠٠٩. ووقع الهجوم، الذي قام به مجلس القيادة العسكرية لجبهة إنقاذ الجمهورية، على بعد ٣٥ كيلومترا جنوب الحدود مع ليبيا في كوري بوكدي. فقد اجتاح المتمردون موقعين مما أسفر عن إرسال الجيش التشادي تعزيزات لملاحقة المتمردين عبر الحدود.

٧ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وعلى هامش المناقشة العامة في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، استضافت الأمم المتحدة مناسبة رفيعة المستوى بشأن مالي ومنطقة الساحل، اشترك في رئاستها كل من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وفرنسا والجزائر. وفي تلك المناسبة، أعادت بلدان المجموعة الخماسية تأكيد التزامها بتفعيل القوة المشتركة في أسرع وقت ممكن ولكنها شددت على أن الافتقار إلى تمويل يمكن التنبؤ به والنقص في المعدات والقدرات اللازمة هما السبب وراء ما حدث من تأخّر. وأعاد ممثلو البلدان المانحة تأكيد دعمهم للقوة المشتركة وحثوا بلدان المجموعة الخماسية على تسريع جهود تكوين القوات. وفي أيلول/سبتمبر، في كلمتين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، حث كل من الرئيس كيتا ووزير خارجية بوركينا فاسو، ألفا باري، مجلس الأمن على إدراج القوة المشتركة للمجموعة الخماسية في إطار ولاية بموجب الفصل السابع من أجل ضمان استمرار الدعم والتمويل. ولاحظ الوزير باري أنه على مدى السنوات الثلاث الماضية، وفي بوركينا فاسو وحدها، أودى الإرهاب بحياة أكثر من ٢٠٠ ضحية وأدى إلى إغلاق ما يزيد على ٥٢٠ مدرسة، مما حرم ٠٠٠ ٥٦ طفل من التعليم.

ألف - آخر المستجدات بشأن النشر: العنصر العسكري

٨ - في ٩ أيار/مايو ٢٠١٨، عقدت لجنة الدفاع والأمن التابعة للمجموعة الخماسية دورتها العادية السادسة في واغادوغو. وأعرب رؤساء أركان الدفاع لبلدان المجموعة الخماسية عن القلق إزاء تزايد التهديدات الإرهابية في المنطقة وآثارها على السلام والأمن الإقليميين والدوليين. كما أقروا واعتمدوا جميع الوثائق الإطارية والمبادئ التوجيهية من أجل تفعيل القوة المشتركة، ولا سيما ما يتعلق بهيكل عملياتها، وكذلك الخطوات الملموسة الرامية إلى إنشاء عنصر للشرطة تابع لها. وفي ١٣ أيار/مايو، اجتمع وزراء دفاع المجموعة الخماسية في واغادوغو وأقروا نتائج الدورة العادية السادسة للجنة الدفاع والأمن. كما طلبوا من اللجنة أن تجري قبل دورتها القادمة، المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر في باماكو، استعراضا استراتيجيا يحلل التحديات التي تواجهها القوات المشتركة في البيئة التي تعمل فيها.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تباطؤ نشر القوات بسبب عدم وجود قواعد عمليات معززة وآمنة والنقص في المعدات والقدرات والمطالب المتعددة والمتداخلة الملقاة على عاتق القوات المسلحة وقوات الأمن التابعة لبلدان المجموعة الخماسية. إلا أنه، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قد تم نشر ٨٠ في المائة من القوات في جميع القطاعات الثلاثة (الغربي والأوسط والشرقي). واكتمل نقل السلطة إلى جميع قطاعات القوة المشتركة ومركز قيادتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. ومع ذلك، ونظرا إلى الافتقار إلى المعدات والهياكل الأساسية الهامة، وشدة الهجوم على سيفاري وآثاره، وتعيين قائد جديد للقوة المشتركة، فقد أرجئ الموعد النهائي لبلوغ القدرة العملياتية الكاملة للقوة مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم يحدد بعد تاريخ جديد للموعد النهائي.

١٠ - وفي الفترة ما بين أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٨، نفذت القوة المشتركة أربع عمليات. وقد جرت عملية إرغوكا في الفترة من ١٨ إلى ٣٠ أيار/مايو في المنطقة الواقعة بين ماركويي، في بوركينا فاسو، ووانزيربي وإناتيس، في النيجر. وشاركت في العملية مفرزتان مشتركتان من جيشي بوركينا فاسو والنيجر تحت قيادة القوة المشتركة، بالتنسيق مع القوات المسلحة لهذين البلدين، ومع عملية برخان. وقادت غرفة القيادة المركزية في سيفاري هذه العملية بدعم من مركز القيادة التكتيكي ومقر قيادة القطاع الأوسط في نيامي. وفي الفترة من ١٣ إلى ٢٤ حزيران/يونيه، نفذت القوة المشتركة عملية غورما في منطقة الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، بمشاركة كتيبتين مشتركتين من جيش كل بلد من البلدان الثلاثة، بهدف تعطيل سلاسل إمداد الجماعات الإرهابية والإجرامية وطمأنة السكان الذين يعيشون في تلك المنطقة. وفي الفترة من ١ إلى ١٢ تموز/يوليه، نفذت القوة المشتركة على نحو متزامن عملية أودوسو على طول الحدود الشمالية بين تشاد والنيجر، في القطاع الشرقي، وعملية الأمل في القطاع الغربي. وقدم مركز القيادة في القطاع الشرقي، الموجود مؤقتا في انجمينا، إلى جانب كتيبتين مشتركتين من جيشي تشاد والنيجر، المساعدة لعملية أودوسو. وقد نفّذت عملية الأمل كتيبتان من موريتانيا، بهدف تحييد الجماعات الإرهابية المسلحة الموجودة في منطقة تمتد من جنوب باسيكنو، في موريتانيا، حتى شمال نامبالا، في مالي.

١١ - وألحق الهجوم على مقر القوة المشتركة في سافاري في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨ ضررا جسيما بمبانيها. فقد دُمِّرت غرفة المعلومات والاتصالات وأُتلفت محفوظات ووثائق حساسة. وتعطلت، من ثم، الاتصالات التكتيكية والتنسيق مع مقر قيادة كل جيش من جيوش بلدان المجموعة الخماسية. ومنذ ذلك الحين، تفرّق موظفو مقر القوة المشتركة بين سافاري وباماكو، مما كان له تأثير خطير على قدرات التخطيط والاتصالات. ونتيجة لذلك، وبعد تغيير القيادة، أُوقفت عمليات القوة المشتركة مؤقتا؛ ويتوقع أن تُستأنف في كانون الأول/ديسمبر. وعلى هامش حفل تنصيب الرئيس كيتا في ٢٢ أيلول/سبتمبر، قرر رؤساء بلدان المجموعة الخماسية نقل مقر القوة المشتركة مؤقتا إلى باماكو. وعقب الهجوم مباشرة، قدم الاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مواد تتعلق بالمعلومات والاتصال في حالات الطوارئ.

١٢ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، عقدت لجنة الدفاع والأمن دورة طارئة في نيامي وقررت نقل مقر القوة المشتركة بصفة دائمة إلى باماكو وطلبت من السلطات المالية تحديد موقع مناسب. وعرض الاتحاد الأوروبي تقديم دعمه عن طريق المؤسسة المتعاقدة معه، الوكالة الفرنسية للتعاون التقني الدولي ''إكسبرتيز فرانس''، لإعادة بناء مقر القوة المشتركة، متى تأكد تحديد موقعه.

١٣ - وفي ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٨، عُيِّن الجنرال حننا ولد سيدي من موريتانيا قائدا للقوة المشتركة، خلفا للجنرال ديدييه داكو من مالي، الذي كان قد تولى هذا المنصب منذ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، اجتمع وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على هامش الزيارة التي قام بها إلى مالي، وممثلي الخاص لمالي بالقائد الجديد والأمين الدائم للمجموعة الخماسية. وأبلغ قائد القوة عن اعتزامه إجراء عمليات تفتيش شاملة لكل كتيبة لضمان امتثالها للمعايير المحددة عملا بالمفهوم الاستراتيجي للعمليات ومواصلة تحديد وإيضاح طابع ونطاق الاحتياجات في مواقع القيادة.

١٤ - وفي أعقاب الهجوم الإرهابي على مقر القوة المشتركة في، أصبح هدف بناء وتقوية قواعد عمليات القوة المشتركة من أجل حماية الأفراد والأسلحة والذخائر والمعدات واللوازم أكثر إلحاحا. وتعكف القوة المشتركة على وضع خطة أولويات جديدة لتشييد وتحصين معسكراتها، التي يوجد معظمها

في ظروف محفوفة بالمخاطر. وقدّر قائد القوة المشتركة، في عرض قدمه في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مالي ومنطقة الساحل، تكلفة بناء وتعزيز ١٤ معسكرا تابعة للقوة المشتركة بنحو ٨٠ مليون يورو.

١٥ - وفي أعقاب الهجوم الذي شنته في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٨ جماعات تشادية متمردة متمركزة في ليبيا على موقعين تابعين للجيش التشادي في شمال البلد، قررت تشاد أن تنقل مقر القطاع الشرقي للقوة المشتركة، الكائن حاليا في انجمينا، والكتيبة التشادية للقطاع الشرقي، بصورة دائمة إلى وور، قرب الحدود الشمالية للبلد. وأعلنت عملية بارخان دعم إعادة نشر الكتيبة، في حين أفاد الاتحاد الأوروبي بأنه سيمول تشييد المقر الجديد للقطاع الشرقي.

١٦ - ولا تزال القوة المشتركة تواجه نقصا في التدريب والقدرات والمعدات. ويشكل الافتقار إلى معدات الحماية الفردية والمركبات المدرعة وتهديد الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وكذلك عدم وجود سلاسل إمداد لوجستي لنقل الوقود وحصص الإعاشة من قواعد البعثة المتكاملة إلى مواقع قيادة القوة المشتركة تحديات كبيرة أدت إلى تأخُّر استئناف عمليات القوة المشتركة.

١٧ - وردا على طلب دعم قدمته القوة المشتركة، أعدت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مشروع اقتراح لبناء القدرات في جميع بلدان المجموعة الخماسية لإدارة التهديد غير المتماثل الناجم عن أخطار المتفجرات. وفي منتصف تموز/يوليه ٢٠١٨، في نواكشوط، أعاد الأمين الدائم وقائد القوة المشتركة تأكيد تأييدهما للمشروع المقترح كشرط مسبق لتفعيل القوة المشتركة. وعُرض في وقت لاحق على مركز التنسيق التابع للاتحاد الأوروبي في ١١ أيلول/سبتمبر وسيُعرض في الاجتماع المقبل للجنة الدفاع والأمن في باماكو في تشرين الثاني/نوفمبر لإقراره بشكل نهائي.

١٨ - وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، نظمت بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي ومدرسة أليون بلونديين باي لحفظ السلام حلقة عمل رفيعة المستوى في باماكو لرؤساء مواقع القيادة الثلاثة المنتهية مدتهم والجُدد، قبل تبادل مواقعهم، وكذلك لضباط الأركان والمستشارين الذين نشروا إلى مقر القوة المشتركة. وقد أُطلع المشاركون على البيئة العملياتية والأمنية التي تعمل فيها القوة المشتركة والإطار القانوني لأنشطتها. كما ركزت الحلقة الدراسية على الفرصة القيّمة المتاحة لتبادل الخبرات فيما بين الضباط قبل تبادل مواقعهم.

باء - آخر المستجدات بشأن النشر: العنصر الشرطي والمدني

١٩ - في ٩ أيار/مايو ٢٠١٨، أقرت لجنة الدفاع والأمن اختصاصات مستشار شؤون الشرطة، ويعمل في مقر القوة المشتركة ويتولى التنسيق العام لعنصر الشرطة. كما أقرت لجنة الدفاع والأمن المبادئ التنظيمية للإدماج والتعاون فيما بين وحدات التحقيق المتخصصة وألوية الشرطة العسكرية داخل الأطر الأمنية والقضائية الوطنية. وعُيِّن مستشار شؤون الشرطة الجديد، عبد الله سيدي علي، وهو مواطن موريتاني، في ٧ آب/أغسطس.

٢٠ - وبناء على طلب لجنة الدفاع والأمن وبدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أُوفدت بعثات تقييم إلى بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وقد تولّى قيادتها المدير العام للشرطة الوطنية في النيجر، تضم ممثلين عن الشرطة والدرك بالنيجر، والقوة المشتركة، بمن في ذلك مستشار شؤون

الشـــرطة الجديد، والأمانة الدائمة للمجموعة الخماســـية، بجانب خبراء من عدة جهات، من بينها بعثة الاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في النيجر، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومفوضـية الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وزار الفريق نيامي في يومي ٣٠ و ٣١ تموز/يوليه، وواغادوغو في يومي ١ و ٢ آب/ أغســـطس، وانجمينا في يومي ١٥ و ١٦ آب/ أغســـطس، وباماكو في يومي ١٣ و ١٤ أيلول/ســـبتمبر، ونواكشـــوط في يومي ١٠ و ١١ تشـــرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وكان الهدف من هذه البعثات هو حشـد الدعم من أجل تفعيل عنصـر الشـرطة على الصـــعيد الوطني عن طريق دورات توعية بمشـــاركة أعلى الســـلطات الوطنية ذات الصـــلة وإجراء مناقشـــات تتعلق بالاحتياجات المحددة للتدريب والمعدات. والتقت الوفود بوزراء الداخلية والدفاع والعدل والوزارات التنفيذية المسؤولة عن المسائل المتصلة بالمجموعة الخماسية وأجرت مناقشات تقنية مع السلطات الوطنية ذات الصلة، بما في ذلك الشرطة والدرك، وممثلي النظام القضائي.

٢١ - وعقب بعثات التقييم، أنشـــأت حكومة النيجر وحدة للتحقيقات في بانكيلاري ضـــمن إطار عنصـــر الشـــرطة للقطاع الأوســـط، كموقع فرعي لدائرة النيجر المركزية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية ونشرت ١٥ من ضباط الشرطة القضائية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وفضلا عن ذلك، تُحضِّر بعثات الاســـتطلاع الجارية لإنشـــاء وحدة تحقيقات ثانية في ماداما، بالنيجر، في القطاع الشـــرقي. وفي بوركينا فاسـو، وقِّع في أيلول/سـبتمبر مرسـوم لإنشـاء فرقة تحقيق خاصـة للتحري في الإرهاب والجريمة المنظمة. ووقّعت حكومة تشاد مرسوما يقضي بإنشاء وحدة تحقيق خاصة تابعة لعنصر الشرطة، وعينت أكثر من ٦٠ ضـابطا للانضـمام إلى هذه الوحدة وتلقي التدريب. وسـيكون للوحدة موقع فرعي في وور، بالقطاع الشـرقي. وفي مالي، تعتزم الوحدة القضـائية المتخصـصـة فتح مواقع فرعية سـتكون بمثابة وحدات للتحقيق تابعة لعنصـــر الشـــرطة. وتعتزم حكومة موريتانيا انتداب ٢٠ ضـــابطا من ضـــباط إنفاذ القانون من الدوائر المتخصصة في مجال مكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات إلى وحدة التحقيقات، التي ستنشأ بالقرب من مركز قيادة القوة المشتركة في القطاع الغربي.

٢٢ - وفي أعقاب البعثات، أوصـــى المشـــاركون بتعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والســـلطات القضـــائية من خلال اســـتخدام الأدوات والآليات القائمة، من قبيل مجموعة منتدى التعاون الأمني للمجموعة الخماسية ومنبر التعاون القضائي لبلدان الساحل. وأوصوا أيضا بأن توقع بوركينا فاسو وموريتانيا اتفاق تعاون في مجال العدالة كانت تشـــاد ومالي والنيجر قد وقّعته في أيار/مايو ٢٠١٧، والهدف منه هو تعزيز الضوابط الحدودية بين البلدان الثلاثة وتعزيز التعاون على التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٢٣ - وفي ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٨، عقدت الإنتربول اجتماعا في مقرها في ليون، فرنســـا، مع رؤســـاء الشـــرطة في المجموعة الخماســية. وركزت المناقشـــات على ثلاثة مجالات رئيســية يمكن للإنتربول أن تقدم المساعدة فيها إلى القوة المشتركة، وهي: (أ) إنشاء إطار لتبادل المعلومات؛ (ب) التأكد من أن المعلومات الجنائية ذات الصـلة التي توفرها عمليات القوة المشـتركة وتحقيقاتها يمكن التحقق منها وتسـجيلها في قواعد بيانـات الإنتربول العـالميـة؛ (ج) توفير الـدعم التشـــغيلي لتحليـل البيـانـات. واتفقـت الإنتربول والمجموعة الخماسية على مواصلة تعزيز الشراكة والحوار الاستراتيجي في المجالات الثلاثة المذكورة أعلاه.

٢٤ - وفي الفترة من ١٧ إلى ٢١ أيلول/ســـبتمبر ٢٠١٨، عقدت كلية الأمن لمنطقة الســـاحل وبعثة الاتحاد الأوروبي للسياسـة المشتركة للأمن والدفاع في مالي حلقة عمل حضـرها ممثلون من القضـاء والجيش والدرك من بلدان المجموعة الخماسية لتحديد أدوار ومسؤوليات ضباط الشرطة العسكرية الذين سيُدمجون

في كتائب القوة المشتركة. وأوصى المشاركون بوضع توجيهات مشتركة وتدريب متخصص لفيلق الشرطة العسكرية في القوة المشتركة.

جيم – الأمانة الدائمة

٢٥ – واصلت المجموعة الخماسية متابعة الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة أمانتها للوفاء بمتطلباتها التشغيلية، بما في ذلك ما يتصل منها بتفعيل القوة المشتركة وشراكاتها المتنامية وجوانب تطويرها، وخصوصا ما يتعلق منها بتنفيذ خطة الاستثمار ذات الأولوية. وبناء على توجيه صادر من مجلس الوزراء، تعكف الأمانة الدائمة حاليا على إجراء تدقيق تنظيمي لتحديد مهام الوظائف الجديدة بما يتسق مع متطلبات أعباء العمل فيها. وكتدبير مؤقت، تلقت الأمانة الدائمة دعما في ملاك الوظائف من الاتحاد الأوروبي وعدة كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبعثة المتكاملة في مالي. ونشرت تشاد ضابطا من الجيش في مكتب الأمن والدفاع بالأمانة الدائمة. ورشّحت بوركينا فاسو ومالي والنيجر موظفين للشؤون المالية ومراجعة الحسابات والمشتريات، سيجري نشرهم قريبا.

ثالثا – إطار الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

٢٦ – شدّد مجلس الأمن، في قراره ٢٣٩١ (٢٠١٧)، على ضرورة أن تُنفَّذ عمليات القوة المشتركة في إطار الامتثال التام للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، حسب الاقتضاء. ودعا بلدان المجموعة الخماسية إلى وضع إطار صارم لمنع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتحقيق فيها والتصدي لها والإبلاغ عنها علنًا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مفوضية حقوق الإنسان والبعثة المتكاملة في مالي والقوة المشتركة العمل على إنشاء إطار العمل، الذي أطلق في حلقة عمل رفيعة المستوى عقدت في باماكو في يومي ٧ و ٨ أيار/مايو ٢٠١٨. ويتألف الإطار من عدد من الآليات والتدابير الرامية إلى منع الانتهاكات والتخفيف من آثارها والتصدي لها، وهو يمثل نهجا رائدا لإدماج حقوق الإنسان في الهيكل الجديد للسلام والأمن. ويتمثل الهدف من ذلك في ضمان مراعاة حقوق الإنسان مراعاة تامة في التدابير الأمنية لمواجهة أنواع جديدة من العنف والنزاع، بما في ذلك الإرهاب. وتشمل تلك التدابير معايير اختيار القوات وفرزها، وتدريب الجنود وضباط القيادة، ووضع مذهب عسكري ومبادئ مستديمة للعمليات، بما ينطبق على الاعتقال والاحتجاز، وتحسين تدابير التصدي للانتهاكات.

٢٧ – وانتدب إلى سيفاري فريق استشاري تقني من مفوضية حقوق الإنسان وموظف معني بحماية الأطفال من البعثة المتكاملة في مالي في أيار/مايو ٢٠١٨ لدعم قيادة القوة المشتركة في تنفيذ إطار الامتثال. وعمل الفريق في تعاون وثيق مع جميع الجهات الفاعلة التقنية التي أسهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في وضع إطار الامتثال، بما في ذلك البعثة المتكاملة والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومركز حماية المدنيين في حالات النزاع واللجنة الدولية للصليب الأحمر وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي وبعثة الاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في مالي وعملية بارخان.

٢٨ – وفي الفترة من ٣ إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨، عقدت القوة المشتركة، بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي ومفوضية حقوق الإنسان ومدرسة أليون بلونديين باي لحفظ السلام، حلقة

عمل بشأن خطة تدريب للقوة المشتركة، للاتفاق على أهداف ومواضيع متخصصة ذات أولوية لتدريب ضباط عنصر الشرطة في القوة المشتركة، من أجل مواءمة متطلبات التدريب مع سياق بيئة العمليات وتصميمها خصيصا لهذا الغرض. وتضمنت أهداف التدريب أيضا تحديد الخطوات التالية لتفعيل عنصر الشرطة وفيلق الشرطة العسكرية التابع له.

٢٩ - وفي الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، قام فريق استشاري تقني تابع لمفوضية حقوق الإنسان وضباط أركان من القوة المشتركة بزيارات مشتركة إلى جميع بلدان المجموعة الخماسية. وقد نظموا سلسلة من أنشطة التوعية والأنشطة السابقة للنشر بشأن إطار الامتثال، بالاشتراك مع كل مقر من مقار الجيوش والوحدات القطاعية والميدانية. وعلى وجه التحديد، استعرضت الأفرقة المعايير الحالية للاختيار والفرز، ونظم وخطط التدريب السابق للنشر ذات الصلة في كل بلد. كما أجرت عملية لاستخلاص الدروس المستفادة فيما يتعلق بحماية المواطنين كجزء من عمليات القوة المشتركة الست، وكذلك نظمت دورة تدريبية بشأن إدماج حماية المدنيين في تخطيط وتنفيذ العمليات لمقار الجيوش والوحدات القطاعية والميدانية.

٣٠ - وفي الفترة من ١٦ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٨، تلقى ٣٠ من قادة القوة المشتركة تدريبا متكاملا في باماكو، بدعم من الشركاء التقنيين، مثل بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي وبعثة الاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في مالي واللجنة الدولية للصليب الأحمر والبعثة المتكاملة في مالي ومفوضية حقوق الإنسان. وفي أثناء التدريب، ركزت مفوضية حقوق الإنسان على إذكاء الوعي وسط القادة الميدانيين بشأن إطار الامتثال المنطبق على القوة المشتركة.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة بالتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المتصلة بعمليات القوة المشتركة، مع استخدام المعلومات الناتجة عن أنشطة الرصد التي تضطلع بها من أجل المساعدة على تعزيز تدابير التصدي التي تقوم بها السلطات والقوة المشتركة للانتهاكات. كما قدمت البعثة المتكاملة في مالي الدعم إلى السلطات المالية في التحقيق في مقتل ١٢ مدنيا، في ١٩ أيار/مايو، على يد عناصر من القوات المسلحة المالية تتبع لقيادة القوة المشتركة، في بوليكيسي، في منطقة موبتي، زُعم أنه كان ردا على مقتل أحد الجنود. ودعمت البعثة أيضا تحقيقات في الحادث بموقع القوة المشتركة، وجرى تبادل نتائجها مع وزارة الدفاع. وفي ٧ حزيران/يونيه، أعلنت وزارة الدفاع أنه لا تزال ثمة ''مناطق رمادية'' بعد التحقيق الذي أجرته القوة المشتركة وفتحت تحقيقاتها الخاصة في المسألة. وكإجراء وقائي أمرت وزارة الدفاع، في ١٣ حزيران/يونيه، بنقل الوحدة المعنية إلى باماكو، وأعفت أفرادها من مهامهم، وأمرت بأن يبقوا رهن إشارة نظام القضاء العسكري. واستعيض عن تلك الوحدة بوحدة عسكرية أخرى من سيفاري. وفي ٧ تموز/يوليه، أنشأت وزارة الدفاع ''لجنة خاصة'' للتحقيق في القضية وعينت المدعي العام في موبتي ليكون مدعيا عاما عسكريا ورئيسا للجنة الخاصة. وفتح المدعي العام لموبتي تحقيقا جنائيا. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، طلب المدعي العام لموبتي مساعدة البعثة المتكاملة في مواصلة التحقيق، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة الخاصة، وذلك خصوصا من خلال توفير أخصائي عسكري في الطب الشرعي ومحققين وطنيين من دائرة التحقيقات القضائية. وسافر المدعي العام بعد ذلك إلى بوليكيسي لإجراء مزيد من التحقيقات، بما في ذلك بحوث تتعلق بالأدلة الجنائية. وتعكف اللجنة الخاصة حاليا على صياغة استنتاجات سيجري تقاسمها مع وزير الدفاع والأمم المتحدة، وفقا لأحكام الترتيب التقني.

٣٢ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، هاجم مسلحون مجهولو الهوية مركبة تابعة للقوات المسلحة المالية تحمل عناصر من القوة المشتركة على بعد نحو ٢٠٠ متر من سوق بوليكيسي، قرب الحدود

مع بوركينا فاسو، حيث قتلوا أحد الجنود وأصابوا عدة جنود آخرين بجراح. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر، زار مسؤولون معنيون بحقوق الإنسان بالبعثة المتكاملة في مالي مجموعة تتألف من ١٤ فردا كانوا قد اعتُقلوا ونقلوا إلى باماكو فيما يتصل بالتحقيق الجنائي في الحادثة. وسيواصل مسؤولو حقوق الإنسان رصد التحقيق.

رابعا - القضايا والتحديات

٣٣ - مع أن بلدان المجموعة الخماسية وبعض الجهات المانحة قد واصلت ما تبذله من جهود من أجل الإسراع بتفعيل القوة المشتركة، مثلما سبق ذكره، فإن النشر الكامل للقوات وعنصر الشرطة وتجهيزهما ما زالا يمضيان ببطء بسبب النقص الكبير في التدريب والقدرات، وعدم توافر قواعد عمليات محصّنة وآمنة، وعدم كفاية التمويل. ولا تزال قوات الأمن الوطني في بلدان المجموعة الخماسية تعمل فوق طاقتها، لأنها تتصدى لتهديدات أمنية متداخلة ومتعددة وتضطلع بعمليات عسكرية وأمنية محلية. وفي الوقت نفسه، وفي الوقت نفسه، وفي حين أن قوات الأمن الوطنية تسهم بـ ٤٠ في المائة من القوات المنتشرة في البعثة المتكاملة في مالي، فهي تشارك أيضا في العديد من المبادرات المشتركة، من قبيل الشراكة العسكرية للتعاون عبر الحدود المشتركة، التي كانت بمثابة إطار للعمليات الحدودية المشتركة بين بلدان المجموعة الخماسية وقوة عملية بارخان منذ عام ٢٠١٥، والقوة المشتركة بين تشاد والسودان، ومجموعة الدول الأربع التي أُنشئت حديثا (انظر الفقرة ٥٨ أدناه) والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام.

٣٤ - ويلزم، نظرا إلى ما ذكر أعلاه، خصوصا تعدد المبادرات الحدودية المشتركة بين بلدان المنطقة، إيضاح المفهوم الاستراتيجي لعمليات القوة المشتركة ومواصلة تطويره. وتركز الجهود الحالية الرامية إلى تفعيل القوة المشتركة على المرحلة الأولى، التي تنطوي على عمليات حدودية مشتركة في القطاعات الثلاثة. ومع ذلك، فإن تلك العمليات قد اُضطلع بها قبل إنشاء القوة المشتركة. وفضلا عن ذلك، ونظرا إلى زيادة تنقل الجماعات الإرهابية المسلحة وتعدُّدها، فقد يكون من المستصوب في الأجل الطويل الأخذ بنموذج يرمي إلى إقامة شبكة أكثر رشاقة ومرونة تتألف من مراكز قيادة متقدمة ومزودة بآليات إنذار مبكر شاملة، بدلا من القواعد الثابتة التي تتطلب استثمارات كبيرة في الهياكل الأساسية والتمويل. وإضافة إلى ذلك، ينبغي توضيح العديد من الجوانب المتعلقة بالمرحلة الأولى، مثل الحق في المطاردة الحثيثة، ولا سيما في الحالات التي يمكن أن تعمل فيها قوات مسلحة تحت قيادة وطنية وقيادة القوة المشتركة في نفس المنطقة، ويفضل أن يكون ذلك قبل أن تستأنف القوة المشتركة عملياتها. ووفقا للمفهوم الاستراتيجي للعمليات، فهناك انتقال في نهاية المطاف إلى مرحلة ثانية، ستشهد تحول القوة المشتركة إلى لواء إقليمي لمكافحة الإرهاب يعمل تحت قيادة موحدة. بيد أن المفهوم الاستراتيجي للعمليات لا يشمل المزيد من التفاصيل بشأن النطاق الإقليمي والتكتيكي لتلك القوة. وإضافة إلى ذلك، ونظرا إلى اتساع رقعة الأرض ومختلف التحديات الأمنية التي تواجهها بلدان المجموعة، التي ليست كلها ذات صلة بالإرهاب، فلا تزال مواصلة تطوير وتوضيح المفهوم الاستراتيجي للعمليات تعد مسألة ملحة. وتحتاج بلدان المجموعة الخماسية إلى إبداء وحدة الهدف ووضع رؤية مشتركة لتحديد الوضع النهائي للقوة المشتركة، الأمر الذي سيعزز بدوره ثقة الجهات المانحة.

٣٥ - وأخيرا وليس آخرا، ما زالت القوة المشتركة تفتقر إلى إطار مؤسسي شامل، من شأنه أن يتيح تعزيز فعالية ترجمة القرارات السياسية المتخذة على مستوى رؤساء الدول أو المستوى الوزاري إلى توجيهات

تكتيكية وعملياتية. ولا يكون توزيع الأدوار والمسؤوليات فيما بين مؤتمر قمة رؤساء الدول ولجنة الدفاع والأمن ومكتب الدفاع والأمن وقيادة القوة المشتركة دائما واضحا. ولم يُنشأ فريق دعم للقوة المشتركة، على الصعيدين التقني والسياسي، ليكون بمثابة منتدى للحوار والتنسيق مع الشركاء على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، على نحو ما طلبه مجلس الأمن في قراره ٢٣٩١ (٢٠١٧).

خامسا – الدعم الدولي للقوة المشتركة

ألف – الدعم المتعدد الأطراف

٣٦ – في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن منطقة الساحل، الذي عقد في بروكسل في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨، تعهد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وبلدان أخرى بمبلغ ٨٨ مليون يورو لدعم القوة المشتركة، وهو مبلغ، عند إضافته إلى المساهمات السابقة، يصبح إجمالي جميع التبرعات المعلنة الواردة حتى الآن نحو ٤١٥,٥٥ مليون يورو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت جميع الاحتياجات التي أعربت عنها القوة المشتركة في مجال المركبات المدرعة ومعدات الحماية الفردية لديها تعهدات مقابلة من الجهات المانحة. وإضافة إلى ذلك، مضى قدما سير عدة عمليات اشتراء وسلِّمت دفعة أولى من المعدات. ويشرف مركز التنسيق التابع للاتحاد الأوروبي على مقابلة الاحتياجات بالتعهدات. وفيما يتعلق بتحسينات الهياكل الأساسية قدمت وكالة ”إكسبرتيز فرانس“ مقترحا لتعزيز مقر القطاع الغربي ولإعادة تشييد مقر قيادة القوة المشتركة. ويجري حاليا استكشاف خيارات مختلفة لتعزيز مقر القطاع الشرقي والمقر الجديد للقوة المشتركة. ويقدم الجدول الوارد أدناه لمحة عامة عن التبرعات المعلنة الواردة وحالة المدفوعات. ومن بين مجموع المبلغ المتعهد به، هناك نسبة ٤٥,٩ في المائة (نحو ١٩٠,٧٦ مليون يورو)، إما أنها أنفقت أو خصصت لعمليات اشتراء جارية. وخُصِّصت نسبة أخرى تبلغ ٦,١ في المائة (نحو ٢٥,٣٠ مليون يورو) لعمليات اشتراء ستبدأ في المستقبل القريب. ولم يُخصّص بعد المبلغ المتبقي وقدره ١٩٩,٤٩ مليون يورو الذي أعلن التعهُّد به.

حالة الأموال التي أعلن التعهد بها دعما للقوة المشتركة

(بملايين اليورو)

المنظمة/البلد	*مبالغ أنفقت*	*مبالغ قيد الإنفاق*	*طلب قُدّم ووفق عليه*	*عرض أنجز*	*تبرعات معلنة تم تحصيلها*	*المجموع*
المجموعة الخماسية			٥٠,٠٠			٥٠,٠٠
الاتحاد الأوروبي	٧,٩٤	١,٥٠	٦٣,٩٧	١١,٦٠		٨٥,٠١
بلدان الاتحاد الأوروبي	٧,٩٧	٢٠,٠٨	٢٦,٧٠	١,١٠	١,٠٣	٥٦,٨٨
بلدان من خارج الاتحاد الأوروبي			١٢,٦٠	١٢,٦٠	١٩٨,٤٦	٢٢٣,٦٦
المجموع	**١٥,٩١**	**٢١,٥٨**	**١٥٣,٢٧**	**٢٥,٣٠**	**١٩٩,٤٩**	**٤١٥,٥٥**

٣٧ – وفي إطار مرفق السلام في أفريقيا، قدم الاتحاد الأوروبي الدعم لتفعيل القوة المشتركة منذ إنشائها، بمساهمة أولية قدرها ٥٠ مليون يورو للخدمات والهياكل الأساسية والمعدات، من خلال وكالة ”إكسبيرتيز فرانس“. وفي المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن منطقة الساحل، زاد الاتحاد الأوروبي مساهمته لما يبلغ

إجماليه ١٠٠ مليون يورو. وخصص مبلغ إضافي قدره ٢٥ مليون يورو لوكالة ''إكسبيرتيز فرانس''. وخُصِّص مبلغ إضافي قدره ٢٥ مليون يورو لوكالة ''إكسبيرتيز فرانس''، حيث وسّع الاتحاد الأوروبي نطاق تغطيته ليشمل تمويل الدعم التشغيلي واللوجستي الذي توفره البعثة المتكاملة في مالي للقوة المشتركة (١٠ ملايين يورو)، ودعم مفوضية حقوق الإنسان في تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان (١٠ ملايين يورو)، ودعم المجموعة الخماسية في وضع هيكل إدارتها (٥ ملايين يورو).

الدعم المقدَّم بواسطة الوكالة الفرنسية للتعاون التقني الدولي (''إكسبيرتيز فرانس'')

٣٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم قائد القوة المشتركة اثني عشر طلباً لتوفير خدمات وبنى تحتية ومعدات لوكالة ''إكسبيرتيز فرانس''. ومن بين هذه الطلبات، وافقت الوكالة على أربعة طلبات ونفذتها (تسليم ١ ٠٥٠ طاقماً من معدات الحماية الشخصية إلى بلدان المجموعة الخماسية، وتوفير أثاث لمقر القوة المشتركة، ومولِّدين كهربائيين). وتقوم الوكالة في الوقت الحاضر بمعالجة طلبات لشراء ٣٠ مركبة وتوفير بدلات يومية لمقر القوة المشتركة وموظفي مقار القطاعات. وتولت الوكالة إعداد وتقديم مقترحات لتعزيز وتحصين مقر القطاع الغربي في انبيكت لحواش، بموريتانيا، وتوفير مجموعات وسائل مضادة للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وتدريب الأفراد المتخصصين، علاوة على شراء ٤٢ ناقلة جند مدرعة غير مسلحة، وذلك بناء على طلبات القوة المشتركة، وأعيد تقديم تلك المقترحات إلى قائد القوة المشتركة للتحقق منها بشكل نهائي.

تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

٣٩ - في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وقّع الاتحاد الأوروبي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان اتفاقا لتقدير توافر الأركان لتقديم المنح أو لتفويض الصلاحيات يحدِّد طرائق صرف مساهمة الاتحاد الأوروبي البالغة ١٠ ملايين يورو لإنشاء إطار رصد الامتثال لحقوق الإنسان. ومنذ ذلك الحين، تم تحويل الدفعة الأولى من التمويل (٥ ملايين يورو) إلى المفوضية، وقد بدأت مرحلة التنفيذ الأولى (انظر الفرع الثالث أعلاه).

تقديم الدعم لإعداد هيكل إدارة المجموعة الخماسية

٤٠ - يجري الاتحاد الأوروبي المراحل النهائية من التفاوض على مشروع لدعم هيكل إدارة المجموعة الخماسية بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون الإنمائي (Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit). ومن المرجح أن يشمل المشروع الدعم المقدَّم إلى كلية الدفاع لمنطقة الساحل، ومركز منطقة الساحل لتحليل التهديدات والإنذار المبكر، ومكتب الدفاع والأمن في الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية ولجنة دعم الصندوق الاستئماني للمجموعة الخماسية.

٤١ - والجهود جارية لإنشاء صندوق استئماني للمجموعة الخماسية في نواكشوط. وقد تلقى الصندوق الاستئماني مساهمات من رواندا (٠٠٠ ٥٠٠ دولار) والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (٥٠٠ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، أو ما يقرب من ٠٠٠ ٨٦٧ دولار)، تُستخدم حالياً لإنشاء لجنة دعم للصندوق الاستئماني. وقد تم تحديد مكتب في نواكشوط لكي تزاول لجنة الدعم عملها فيه وسيستضيف ضابطين من كل بلد من بلدان المجموعة الخماسية. ولم يتلق الصندوق الاستئماني بعد المساهمات المتعهد بها خلال المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بمنطقة الساحل.

باء – الدعم الثنائي

٤٢ – قامت سبع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي بتوجيه مساهمات من خلال مرفق السلام في أفريقيا بلغ مجموعها ١٤,٧ مليون يورو، هي كالتالي: ٧,٦ ملايين يورو (من بلجيكا، وتشيكيا، والدانمرك، وفنلندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا) لتوفير معدات وخدمات وبنى تحتية بواسطة وكالة الفرنسية ''إكسبرتيز فرانس''، و ٧,١ ملايين يورو (من الدانمرك ولكسمبرغ والمملكة المتحدة وهولندا) لتنفيذ إطار رصد الامتثال عن طريق مفوضية حقوق الإنسان.

٤٣ – وبالإضافة إلى ذلك، واصل عدد من البلدان تقديم المساعدة الثنائية إلى القوة المشتركة والقوات المسلحة وقوات الأمن في الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية، دعماً للجهود الوطنية المبذولة لمراقبة الحدود ومكافحة الإرهاب. فقد ساعدت قوة بارخان على تخطيط وإجراء العمليات الأربع التي قامت بها القوة المشتركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما قدمت فرنسا ما قيمته ١٢ مليون يورو من التدريب والمعدات للقوة المشتركة وأوفدت ثلاثة مستشارين عسكريين إلى الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية ولجنة دعم الصندوق الاستئماني للمجموعة الخماسية وكلية منطقة الساحل للدفاع. ومن خلال وزارة الخارجية، قدمت فرنسا للقوة المشتركة مساهمات من الدانمرك وتشيكيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولكسمبرغ من أجل توفير معدات الحماية الفردية والمعدات الطبية بلغت قيمتها ٠٠٠ ٤٤٠ يورو. وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في آخر اجتماع لمركز التنسيق التابع للاتحاد الأوروبي، الذي عقد في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، عن مساهمة قدرها ٤٥ مليون دولار بالإضافة إلى مبلغ ٦٠ مليون دولار الذي كانت قد تعهدت به في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وتقدم إسبانيا الدعم التكتيكي، بما في ذلك ٢٧,٥ ساعة طيران في الشهر و ١٠,٥ أطنان من البضائع في الشهر. وتقدم ألمانيا الدعم الثنائي من أجل المعدات والبنية التحتية والتدريب بقيمة إجمالية تعادل ٢٨ مليون يورو.

جيم – دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

٤٤ – بعد التوقيع على الاتفاق الفني في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨ بين بلدان المجموعة الخماسية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وكذلك على اتفاق لتقدير توافر الأركان لتقديم المنح أو لتفويض الصلاحيات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي (ينص على دفع ١٠ ملايين يورو من الاتحاد الأوروبي للبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي)، اتخذت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة جميع الترتيبات اللازمة لتقديم الدعم التشغيلي واللوجستي للقوة المشتركة. وفي ٣ أيار/مايو، صرف الاتحاد الأوروبي الشطر الأول البالغ ٥ ملايين يورو إلى البعثة. ووضعت البعثة المتكاملة خطة لدعم البعثة للقوة المشتركة ووافقت عليها في ٢٩ حزيران/يونيه، وأنشئت في إطارها خلية مشتركة للاتصال والتنسيق في المسائل اللوجستية. والبعثة بصدد الانتهاء من خطة الدعم السنوية المشتركة، مع القوة المشتركة. وتستضيف البعثة المتكاملة أيضاً اجتماعات تنسيقية ثلاثية منتظمة في باماكو مع القوة المشتركة والاتحاد الأوروبي. وفي الفترة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه، تلقت البعثة تسعة طلبات للحصول على الدعم من القوة المشتركة تبلغ قيمتها حوالي ١,٣ مليون دولار، بما في ذلك الدعم للنقل والخدمات الاستشارية الهندسية وحصص الإعاشة الميدانية والوقود والزيوت ومواد التشحيم. وقد ردت البعثة المتكاملة بالإيجاب على جميع الطلبات. ومع ذلك، ونظراً للقيود اللوجستية المذكورة أعلاه ونقص القدرات اللوجستية

من حيث منشــآت النقل والتخزين، لم تتمكن القوة المشــتركة من جمع معظم المواد الاســتهلاكية للدعم المعيشي التي لا تزال في القواعد اللوجستية للبعثة.

٤٥ - وفي أيار/مايو ٢٠١٨، استجابت البعثة بشكل إيجابي لطلب نقل ١٠ من أفراد المجموعة الخماسية جواً من موبتي في مالي إلى بوليكيسـي في مالي، للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسـان المزعومة المشـار إليها في الفقرة ٣٠ أعلاه. وفي أعقاب الهجوم الذي وقع في ٢٩ حزيران/يونيه على في مقر القيادة المركزية للقوة المشتركة في سيفاري، طلبت القوة دعم البعثة لإصلاح نظام الاتصالات في مقرها. واستجابة لذلك، قدمت البعثة المتكاملة معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في حالات الطوارئ على سبيل الإعارة.

٤٦ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، أعدّت البعثة المتكاملة تصميمات هندسية وفنية عامة ونطاقات لأعمال تشييد وتحصين خمسة معسكرات الغرض منها استضافة الكتائب المالية التابعة للقوة المشتركة في بوليكيسي وتيســـيت وغوماكورا وغيري ونامبالا. ومع ذلك، أبلغت القوة المشـــتركة البعثة بأنها لم تعد بحاجة إلى المساعدة من أجل تحصين معسكر غيري، وطلبت بدلا منه الدعم الهندسي للبناء الأفقي لمعسكريْن تبلغ مســـاحتهما أربعة هكتارات ومعســـكريْن تبلغ مســـاحتهما عشـــرة هكتارات بتكلفة تقديرية تبلغ ١٢,٥ دولار، وكذلك إصلاح مقر القيادة المركزية للقوة المشتركة ونقله إلى موقع جديد في باماكو بتكلفة إجمالية قدرها ١٥ مليون دولار. وفي أيلول/سبتمبر، وبعد التشاور مع القوة المشتركة، أنجزت البعثة نطاق أعمال معسكر تيسيت وهي تنتظر موافقة القوة المشتركة على التصاميم الخاصة بالمعسكرات المتبقية. ومع ذلك، لا تزال البعثة المتكاملة تفتقر إلى التمويل اللازم لتنفيذ أعمال التشـــييد في غياب التزامات من جهات مانحة لتغطية المجموعة الكاملة من تدابير الدعم التي كُلفت بتقديمها إلى القوة المشتركة بموجب القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧). ومع أن الاتحاد الأوروبي أكد رغبته، بناء على طلب رسمي من البعثة وبموافقة القوة المشتركة، في الإذن بإعادة توزيع الأموال الموجهة إلى البعثة المتكاملة التي كانت مخصصة في البداية لمواد اســـتهلاكية للدعم المعيشـــي وعمليات الإجلاء الطبي من أجل اســـتخدامها في بناء وتحصـــين المعسكرات، لا تزال البعثة بحاجة إلى مبلغ يقارب ٢٧,٥ مليون دولار لتقديم مجموعته الكاملة من الدعم.

دال - الثغرات والصعوبات في مجال التمويل

٤٧ - بالرغم من إحراز تقدم هام في صرف المبالغ المتعهد بها بعد استلامها، فإن نحو ١٩٩,٤٩ مليون يورو، أي زهاء نصـف المبلغ الإجمالي الذي تم التعهّد به حتى الآن، لم يُخصّـص بعد، ناهيك عن صـرفه، رغم الجهود المشـهودة لمركز التنسيق التابع للاتحاد الأوروبي. وبعد مضـي عام على استيفاء القوة المشـتركة قدرتها التشغيلية الأولية، أدت عمليات الشراء الطويلة والمرهقة إلى تأخر تسليم المعدات المطلوبة على وجه الاســـتعجال، وخاصـــة المركبات المدرعة ومعدات الحماية الفردية. وما زالت البعثة المتكاملة تواجه ثغرة تمويلية تبلغ حوالي ٢٧,٥ مليون دولار، مما يجعل البعثة غير قادرة على تقديم الدعم الهندســـي المكلفة بتقديمه وسيُسهم ذلك في زيادة حالات التأخر في تفعيل القوة المشتركة.

سادسا - خيارات الدعم للمضي قدماً

٤٨ - في تقريري الســـابقين بشـــأن القوة المشـــتركة، قدمتُ أربعة خيارات لدعم الأمم المتحدة للقوة المشتركة، تتراوح بين إنشاء مكتب مخصص للأمم المتحدة يموَّل من الاشتراكات المقررة وبين توفير قدر أقل من الدعم من خلال البعثة المتكاملة. وآثر مجلس الأمن، باتخاذه القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، الخيار الأخير،

ألا وهو توفير الدعم من خلال البعثة المتكاملة، الذي يقتصر على أراضي مالي ويعتمد على الوسائل اللوجستية وسلاسل الإمداد القائمة لدى البعثة.

٤٩ - وفي هذا التقرير، أحث مرة أخرى على إعداد مجموعة أكثر اتساعاً وشمولا من عناصر الدعم المقدَّمة من الأمم المتحدة للقوة المشتركة، من خلال إنشاء مكتب دعم تابع للأمم المتحدة يشبه مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال الذي أنشئ من أجل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي حين أن الالتزامات السريعة والثابتة التي قطعتها مختلف الجهات المانحة والشريكة والجهود الهائلة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لإنشاء وإدارة مركز التنسيق أمور جديرة بالثناء، فإن الصعوبات المصادفة في إيجاد تمويل مستدام ومضمون، على النحو المبين أعلاه، تشكل عقبة هامة أمام قدرة القوة المشتركة على تخطيط وتنفيذ العمليات بعد فترة زمنية لا تتجاوز بضعة أشهر.

سابعا - التكامل مع المبادرات الأخرى غير الأمنية

٥٠ - نجاحُ القوة المشتركة رهينٌ أيضاً بوضع استراتيجية فعالة وشاملة لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن وعدم الاستقرار في منطقة الساحل. فحتى بعد أن تكون القوة المشتركة قد حققت قدرتها العملياتية الكاملة، فلا يمكن لها أن تنجح إلا إذا كانت جهودها جزءا من استجابة أكبر تتسم بالاتساق والتكامل، مع اتخاذ تدابير وقائية من خلال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ومن خلال استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقه الساحل التي أُعيد تقويمها وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقه الساحل، تُحشد جهود الأمم المتحدة لإطلاق استجابة متسقة وشاملة تضمن التكامل مع المبادرات الأخرى في منطقة الساحل وتساعد علي تعزيز الحوكمة والأمن والتنمية في المنطقة. وهي تشمل، أولا وقبل كل شيء، بذل جهود متضافرة لمعالجة أوجه القصور في مجال الحوكمة في المنطقة، من خلال تنفيذ إصلاح شامل كامل للأمن والقضاء، وإعادة بسط سلطة الدولة وتوسيع نطاقها لتوفير الأمن والخدمات الاجتماعية الأساسية. ويجري تنفيذ عدة مبادرات جديرة بالذكر، ترد أمثلة لها في الفرع التالي، في بلدان المجموعة الخماسية، وبعضها جدير بتوسيع نطاقه، بينما تزال مبادرات أخرى تواجه تحديات تتعلق بانعدام الأمن. وفي نهاية المطاف، ينبغي تنفيذ تلك المبادرات جميعها تحت مظلة استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقه الساحل من أجل ضمان التضافر والتكامل.

ألف - الجهود الوطنية

٥١ - في مالي، في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٨، وعقب ثلاثة أشهر من المناقشات المكثفة، وقّع ٣٤ من زعماء قبيلتي دوغون والفولان من كورو اتفاق سلام بين القبيلتين في سيفاري. وتعهدوا فيه بإنهاء أكثر من عام من المنازعات القبلية على الوصول إلى الموارد الطبيعية، وإعطاء الأولوية لاستخدام الآلية التقليدية لمنع نشوب المنازعات ومواجهتها. وقام مركز هنري دونان للحوار الإنساني بدور الوسيط في مفاوضات الاتفاق، بناء على طلب حكومة مالي. وانتقد عدد من قادة المجتمعات المحلية من الرابطات المحلية التي لم تُشرك في المبادرة الاتفاق بسبب افتقاره إلى الشمول. ومع ذلك، أعربت القبيلتان المعنيتان مباشرة بالاتفاق عن دعمهما الواضح له. ويمكن لهذه المبادرة الرائدة، لو نُفذت بنجاح، أن تكون مثالا يحتذى به، وإذا تم توسيع نطاقها، أن تصبح أساساً لمبادرة إقليمية أوسع للمصالحة والاستقرار من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي في وسط مالي. ويمكن لمبادرات التماسك الاجتماعي الأخرى التي يدعمها

مركز الحوار الإنساني والبعثة في مقاطعتي دجيني ومندورو في منطقة موبتي أن تسير على منوال كورو. وقامت البعثة المتكاملة، بعد مشاورات مكثفة مع الشركاء الرئيسيين ودعماً لبرنامج الحكومة المتكامل من أجل تحقيق الاستقرار في وسط مالي (الخطة الشاملة لإعادة توطيد وجود الدولة في وسط مالي) واستكمالا لجهود مركز الحوار الإنساني، بوضع استراتيجية لمعالجة الصراع الطائفي في كورو من خلال دعم جهود الوساطة والوقاية من التطرف العنيف وتعزيز المنعة الاجتماعية والاقتصادية.

٥٢ - وتنفِّذ كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً لصندوق بناء السلام بشأن التماسك الاجتماعي في مقاطعتي تِنينكو وماسينا بمنطقة سيغو. والغرض من هذا المشروع هو تعزيز الحوار بين المجتمعات الداخلية وداخلها وتوعية السكان باتفاق السلام والمصالحة في مالي وزيادة مشاركة المرأة في عملية السلام. وبالتعاون الوثيق مع بوركينا فاسو ومالي والنيجر ومع المنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يقوم البرنامج الإنمائي أيضاً في الوقت الحالي بتنفيذ مشروع مموَّل من صندوق بناء السلام يعزِّز سلامة المجتمع والتماسك الاجتماعي في منطقة ليبتاكو - غورما.

٥٣ - وفي بوركينا فاسو، تتوقع خطة الطوارئ الخاصة بالساحل التي اعتمدتها الحكومة استثمارات في البنى التحتية والطاقة والخدمات العامة، يبلغ مجموعها ٧٠٠ مليون يورو على مدى ثلاث سنوات. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، ساهم الاتحاد الأوروبي بمبلغ ٥٠ مليون يورو في البرنامج. ومع ذلك، فقد تعذّر إحراز تقدم بسبب الحالة الأمنية المتدهورة في الشمال.

٥٤ - ويواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعم الجهود المحلية لبلدان المجموعة الخماسية لمواجهة الجريمة المنظمة والإرهاب. ففي الآونة الأخيرة، اعتمدت موريتانيا بمساعدة من المكتب خطة عمل لمكافحة الإرهاب. وفي بوركينا فاسو، وضعت جامعة واغا الثانية برنامج الماجستير المهني الأول في المنطقة بشأن مكافحة الفساد، وهو مفتوح للطلاب من جميع أنحاء غرب أفريقيا، ويشمل وجهات نظر مختلفة عن الفساد، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية والقانونية والاجتماعية. وسيبدأ هذا البرنامج في الربع الثالث من عام ٢٠١٨ فصاعداً. واعتمدت مالي خطة العمل الوطنية الجديدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص (٢٠١٨-٢٠٢٢). وفي النيجر، ضُبط ٢,٥ طن من القنب بفضل أعمال المراقبة التي تقوم بها الفرقة الخاصة المشتركة بين المطارات في مطار نيامي الدولي. وصادقت تشاد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

باء - الجهود المبذولة في إطار خطة الاستثمار ذات الأولوية للمجموعة الخماسية

٥٥ - على هامش الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، نظمت المجموعة الخماسية مؤتمر قمة استثنائيا لرؤساء الدول في نواكشوط في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٨. وفي مؤتمر القمة الذي حضره جميع رؤساء المجموعة الخماسية، بالإضافة إلى الرئيس ماكرون رئيس فرنسا ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، تم حث مجلس الأمن على الموافقة على إسناد ولاية بموجب الفصل السابع للقوة المشتركة والإسراع في إنشاء الصندوق الاستئماني للمجموعة الخماسية. كما أدان القادة الهجوم الذي وقع في ٢٩ حزيران/يونيه على مقر القوة المشتركة في سيفاري وقرر تعزيز أمنها المادي. ودعوا أيضا إلى المواءمة بين خطة الاستثمار ذات الأولوية للمجموعة الخماسية وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقه الساحل، ومواءمة استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل مع استراتيجية الاتحاد الأفريقي لمنطقة الساحل.

٥٦ - وكجزء من هدفها المعلن المتمثل في استكمال التدخلات العسكرية بمبادرات إنمائية، دأبت المجموعة الخماسية على الدعوة إلى إقامة شراكات من أجل تسريع تنفيذ خطة الاستثمارات ذات الأولوية وتركيز التدخلات الإنمائية على المناطق التي تعيش فيها أشد المجتمعات ضعفاً. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وقع مجلس وزراء المجموعة الخماسية ورابطة الساحل خطاب تعاون لتطبيق برنامج الطوارئ لإعادة تأهيل البنية التحتية المحلية في المناطق الحدودية. ويضم البرنامج مشاريع مياه في الأرياف للمجتمعات المحلية ورعاة الماشية، إلى جانب مبادرات تروم تعزيز التماسك الاجتماعي، وسبل اللجوء إلى العدالة، وتحسين سلامة المجتمعات في المواقع الحدودية الضعيفة. كما أعيد النظر في حافظة خطة الاستثمارات ذات الأولوية. وهي تشمل الآن الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، وتتألف من ٤٠ مشروعاً بقيمة ١,٩ بليون يورو. وفيها ٢٧ من المشاريع ذات صلة بالبنية التحتية، و ١٣ مشروعاً آخر تبلغ قيمتها ٧٦٧,٦٣ مليون يورو تشمل مجالات الحوكمة والأمن والقدرة على التكيف، سبعة من تلك المشاريع هي مبادرات مشتركة بين الأمم المتحدة والمجموعة الخماسية. ومن المتوقع أن تُعرض الحافظة في ٦ كانون الأول/ديسمبر على مؤتمر لتنسيق أنشطة الجهات المانحة في نواكشوط، سينظَّم بمساعدة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

٥٧ - وكجزء من جهودها لتعزيز قدرات قوات الأمن وتحسين الاستعداد العملي، فتحت كلية منطقة الساحل للدفاع، الموجود مقرها في نواكشوط، أبوابها لأول مجموعة من الضباط في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بعد دورة تدريب ناجحة لتدريب المدرِّبين في ٣٠ حزيران/يونيه حضرها مدرِّسون للدورات من تشاد ومالي وموريتانيا والنيجر. ووافق رؤساء الأركان المشتركة للمجموعة الخماسية على ميزانيتها التشغيلية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وقدمت حكومة مالي مبنى في باماكو لإيواء كلية منطقة الساحل للأمن. وتقدم الكلية مجموعة واسعة من الدورات القصيرة للمدنيين وأفراد الأمن بشأن القضايا المرتبطة بالأمن، وقامت حتى الآن بتدريب ٣٦٦ من رجال الدرك والقضاة ورجال الشرطة وحراس المنتزهات وحرس الحدود والموظفين المدنيين من المجموعة الخماسية. وتركز دوراتها على بناء القدرات من حيث دور الشرطة القضائية وأمن الحدود وتصميم الدورات التدريبية. ومتابعةً للقرار الذي اتخذه مؤتمر قمة رؤساء دول المجموعة الخماسية القاضي بإنشاء أكاديمية للشرطة، عيَّنت حكومة تشاد منسِّقاً للتعاون مع الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية من أجل تحديد الطرائق التشغيلية ذات الصلة واستراتيجية تعبئة الموارد.

جيم - استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

٥٨ - زادت الأمم المتحدة من جهودها سعياً للتصدي للتحديات المتعددة الجوانب التي تواجهها منطقة الساحل، بما في ذلك من خلال استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وترتكز هذه الجهود على نهج متين لبناء القدرة على الصمود كجزء من خطة تنمية طويلة الأجل من أجل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وعلى هامش الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، عرضت الأمم المتحدة استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل التي أُعيد تقويمها وأطلقت خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. وتهدف الخطة إلى تحسين الصلة بين الشؤون الإنسانية والإنمائية وروابطها بالسلام من خلال اتباع نهج متكامل وشامل ومتعدد القطاعات لضمان زيادة تنسيق العمل الجماعي في الميدان. وتهدف الخطة أيضاً إلى تعزيز التآزر والتكامل بين الاستراتيجيات المختلفة للشركاء الرئيسيين، بما في ذلك المجموعة الخماسية والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأوروبي وتحالف منطقة الساحل، من خلال نهج يتسم

بقدر أكبر من الشمولية والتماسك والتكامل مع الأخذ في الاعتبار السياسات والأولويات والاحتياجات لكل بلد من بلدان منطقة الساحل العشرة.

٥٩ - ويعد ضمان تولي بلدان منطقه الساحل لزمام القيادة وتعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية، بما في ذلك المجموعة الخماسية، من ضمن الأولويات الرئيسية في خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. وقد ظلت الأمم المتحدة تعمل بنشاط في تقديم الدعم للأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية. ففي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، شارك مستشاري الخاص لمنطقة الساحل في استضافة حلقة عمل، مع الرؤساء الإقليميين لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في غرب أفريقيا، جمعت بين ممثلي الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية وكيانات الأمم المتحدة العاملة في منطقة الساحل لزيادة تعزيز التنسيق بين خطة الاستثمار ذات الأولوية وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل ولمواءمة الأولويات، قبل انعقاد مؤتمر التنسيق بين الجهات المانحة في كانون الأول/ديسمبر.

دال - المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية

٦٠ - أُقيمت في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ شراكة عسكرية جديدة للعمليات في منطقة المجموعة الخماسية، عندما وقعت تشاد والسودان وليبيا والنيجر (المجموعة الرباعية) اتفاقا لرصد الحدود المشتركة، بهدف مكافحة الإرهاب والهجرة غير المشروعة والاتجار بالبشر وغير ذلك من أشكال الجريمة العابرة للحدود.

٦١ - وفي ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨، اجتمع رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في لومي في قمتهم الأولى، التي شهدت أيضاً مشاركة المجموعة الخماسية، ولجنة حوض بحيرة تشاد، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. ورحب رؤساء الدول بالتزام البلدان الأعضاء في فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية بمكافحة الإرهاب، ودعوا جميع الدول الأعضاء في الجماعتين الاقتصاديتين إلى أن تقدم، بروح من التضامن بين الجماعتين، الدعم المادي والمالي والتقني والاستخباراتي لدعم القوات المسلحة للدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب في حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل. وطلبوا كذلك إلى مجلس الأمن وضع القوة المشتركة في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لتزويدها بتمويل مستدام ومتعدد الأطراف.

٦٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم كل من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إضافة إلى الاتحاد الأفريقي وشركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جهود لجنة حوض بحيرة تشاد لوضع استراتيجية لتحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية (تشمل تشاد، والكاميرون، والنيجر، ونيجيريا) عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧). وساعد المؤتمران دون الإقليميان، اللذان عقدا في نجامينا في الفترة من ١٠ إلى ١٣ نيسان/أبريل ومن ١١ إلى ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٨، بلدان لجنة حوض بحيرة تشاد على صوغ وإقرار نهج مشترك لمعاملة الأشخاص المرتبطين بتنظيم بوكو حرام، عملا بقرارات المجلس ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٣٤٩ (٢٠١٧) و ٢٣٩٦ (٢٠١٧)، التي طلب فيها المجلس وضع استراتيجيات شاملة وفعالة للملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وأصبح مضمون تلك المناقشات دعامة للاستراتيجية الإقليمية للجنة حوض بحيرة تشاد من أجل تحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في مناطق حوض بحيرة تشاد المتضررة من أنشطة تنظيم بوكو حرام، التي اعتمدت في ٣٠ آب/

أغسطس. وتركز الجهود الآن على تعزيز الوعي بالاستراتيجية في صفوف أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين المعنيين، وتعزيز التعاون بين الوكالات في ما بين القوة المتعددة الجنسيات والقوات العسكرية الوطنية ووكالات العدالة الجنائية والوكالات المدنية اللازمة للتنفيذ الفعال.

ثامنا – ملاحظات

٦٣ – لقد أُحرز بعض التقدم منذ إنشاء القوة المشتركة في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وأنا أرحب بالتزامات وتصميم المجموعة الخماسية التغلب على التحديات العديدة التي تواجهها في تفعيل القوة المشتركة. غير أن الهجوم البشع والوحشي على مقر القوة المشتركة في سيفاري كاد يكون ضربة قاضية لهذه المبادرة الوليدة. ومع ذلك، وفي مواجهة الشدائد، ظلت المجموعة الخماسية صامدة. وحتى بدون المعدات الأساسية والبنى التحتية والدعم الكامل المطلوب، وحيث أن أفرادها المنتشرين في مواقع متعددة، تواصل القيادة الجديدة للقوة المشتركة عملها بروح مهنية وتصميم. ومن دواعي السرور الأنباء التي تفيد بأن عمليات القوة المشتركة ستُستأنف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وستكون بمثابة إشارة مهمة إلى الخصوم بأن القوة المشتركة لن تستسلم.

٦٤ – ومع ذلك، ولئن أُحرز بعض التقدم، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله، والعقبات التي يتعين التغلب عليها متعددة ومعقدة. وأنا أحث بلدان المجموعة الخماسية على الإسراع في الجهود المبذولة لنشر جميع القوات المتبقية وإنشاء عنصر الشرطة بالكامل. وبالمثل، يتعين على بلدان هذه المجموعة أن تضاعف جهودها لوضع الصيغة النهائية لمفهوم العمليات الاستراتيجي للقوة المشتركة. وتوفير الوضوح بشأن الحالة النهائية المرغوبة للقوة المشتركة لن يساعد فقط على إظهار وحدة الهدف بل سيعزِّز ثقة الجهات المانحة في هذه المبادرة الهامة. وأحث أيضاً الجهات المانحة على تسريع الإجراءات لإرسال المعدات المطلوبة. فقد أعاق نقص المركبات المدرعة ومعدات الحماية الفردية، على وجه الخصوص، قدرة القوة المشتركة على العمل.

٦٥ – إن عمل المستويات العليا لقيادة القوة المشتركة والتزام بلدان المجموعة الخماسية بتنفيذ إطار الامتثال أمرٌ مشجع. وأنا أشيد بالجهود المبذولة حتى الآن، وأدعو قائد القوة المشتركة وموظفيه إلى مواصلة الخطوات الإيجابية التي اتخذوها حتى الآن. وسيساهم التنفيذ المستمر لإطار الامتثال من قبل القوة المشتركة في منع الانتهاكات ومعالجة دوافع النزاع. وفي الواقع، سيكون احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني عاملا حاسماً في نجاح القوة المشتركة.

٦٦ – ويسرُّني أن أنوه بالجهود المبذولة في تفعيل عنصر الشرطة في القوة المشتركة في العمليات المرتبطة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. فلعنصر الشرطة دور أساسي في تنفيذ إطار الامتثال الذي وضعته القوة المشتركة وفي التحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان من جانب أفراد القوة المشتركة.

٦٧ – وما زالت أشعر بقلق عميق حول التحديات المتعددة الجوانب في منطقة الساحل. فانتشار انعدام الأمن والإرهاب في أجزاء أخرى من المنطقة، بما في ذلك شرق بوركينا فاسو، يثير القلق بشكل خاص. وتدل هجمات المتمردين في شرق تشاد على أن اختراق الحدود يزداد سهولة، وأن شساعة التضاريس واشتداد الظروف فيها يشكلان تحديات خطيرة. فالإرهاب آفة ستتصارع معها البشرية في المستقبل المنظور. ولا يزال الإرهاب يخلف آثاراً مدمرة في الأرواح وسبل كسب العيش، مما يحرم

مجتمعات بأكملها من الحصول ليس فقط على الخدمات الاجتماعية الأساسية، ولكن أيضاً على الفرص والآفاق الجديدة في الأجل الطويل. ويجب أن يكون ردنا، بصفتنا المجتمع الدولي، رشيقاً ومتعدد الجوانب مثل التهديدات التي نواجهها. وستحتاج بلدان منطقة الساحل إلى ما يقدمه شركاؤها الإقليميون والدوليون كافة من دعم لضمان أن يلقى التهديد الإرهابي المتنامي الاهتمام عاجلا، بما في ذلك تقديم المعونة الإنمائية لمواجهة أثر الفقر واليأس في توفير أرض خصبة للإرهاب.

٦٨ - ومع تصعيد القوة المشتركة من إجراءاتها ضد الإرهاب، سيكون من الضروري كسب عقول السكان المعنيين وأفئدتهم. ويكتسي التصدي للتطرف العنيف والإرهاب من خلال التدابير الأمنية أهمية أساسية، لكن يجب أن يكون مصحوباً ببرامج إنمائية وأنشطة لبناء القدرات المدنية، بما في ذلك في مجالات مثل حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين والتنمية.

٦٩ - والقوة المشتركة بحاجة إلى دعمها بإطار سياسي ومؤسسي أوسع نطاقاً يستطيع توجيه عملياتها وضمان الاتساق مع استراتيجية إقليمية أوسع والمساعدة في نفس الوقت على ترجمة القرارات الاستراتيجية إلى تدابير عملية وتكتيكية. وسيساعد إنشاء فريق دعم القوات المشتركة، الذي دعوت إلى إنشائه على وجه السرعة في تقريري السابقين عن هذه المسألة، على ترسيخ إطار العمل المؤسسي للقوة المشتركة، وتعزيز الروابط بين فريق الدعم والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال عملية نواكشوط، وضمان أن يكون جزءاً لا يتجزأ من هيكل السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي. وبالفعل، فإن تعزيز الشراكات وتعزيز دور الاتحاد الأفريقي، بما يتماشى مع مبادرتي ''للعمل من أجل حفظ السلام''، سيكون له دور أساسي في تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات مع المبادرات الإقليمية الأخرى، مثل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. وأشجع أعضاء مجلس الأمن على معالجة هذا الأمر خلال مناقشتهم المقبلة بشأن عمليات السلام التي تقودها أفريقيا.

٧٠ - وأشيد بقيادة الاتحاد الأوروبي في إدارة مركز التنسيق وأثني على جميع أصحاب المصلحة المعنيين لاستعدادهم للتعاون. وأرحب تماماً بالنية التي أعرب عنها الاتحاد الأوروبي لنقل مركز التنسيق إلى مكاتب المجموعة الخماسية في نواكشوط بمجرد أن تكون قد اكتسبت القدرة على استقباله واستضافته. كما أعرب عن عميق امتناني لجميع الجهات المانحة التي ساهمت بسخاء في القوة المشتركة، وكذلك لممثلي الخاص في مالي، محمد صالح النظيف، وزملائنا في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على دعمهم الثابت للقوة المشتركة. غير أن عدم توفر التمويل الكافي، ولا سيما للدعم الهندسي للبعثة، قد حدّ من قدرتها على تقديم المساعدة للقوة المشتركة وأبرز حدود نموذج الدعم القائم. وإنني أحث الجهات المانحة والمجتمع الدولي على المبادرة وتزويد البعثة بالأموال التي تطلبها على وجه السرعة. كما أدعو الجهات المانحة التي أعلنت عن تعهدات ولكنها لم تخصِّصها إلى مواءمتها مع الاحتياجات القائمة وصرف الأموال التي أُعلن التعهد بها في أسرع وقت ممكن.

٧١ - وبالنظر إلى التحديات التي واجهناها حتى الآن في إيجاد التعهدات المطلوبة وفي صرف الأموال التي أُعلن التعهد بها في الوقت المناسب، وتأثير ذلك في تقديم الدعم على أرض الواقع، فإنني مقتنع بأنه يجب إعادة النظر في تدابير الدعم وآلية التمويل القائمة. وقد يكون توسيع نطاق الترتيب التقني الثلاثي الأطراف بين المجموعة الخماسية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث الدعم المقدم، أحد الخيارات لتوليد المساعدة للقوة المشتركة، بمجرد أن تدخل طور التشغيل الكامل.

٧٢ - لكنني ما زلت مقتنعاً بأن مكتب دعم تابع للأمم المتحدة، يكون ممولا من الاشـــتراكات المقررة ومستقلا عن البعثة المتكاملة، هو الوسيلة الوحيدة التي سيساعد على ضمان تمويل متواصل ومستدام لدعم القوة المشـــتركة والتخطيط على المدى الطويل وتوطيد هذه المبادرة الهامة، مثلما ورد في تقريري الســـابقين. وأدعو أعضـــاء مجلس الأمن مرة أخرى إلى أن يكونوا أكثر طموحاً في التفويض الذي يمنحه للقوة المشـتركة، وأكرر دعوات زعماء المنطقة لوضـع القوة المشـتركة في إطار ولاية الفصـل السـابع. ولئن كنت أود الإشـــارة إلى أن هذه الولاية لا تضـــمن التمويل التلقائي من خلال الاشـتراكات المقررة، فإنها ستضفي على القوة المشتركة الشرعية السياسية الإضافية التي تستحقها هذه المبادرة الهامة.

٧٣ - ولا يزال ضـعف الإدارة والإهمال من جانب الدولة والتخلف والتهميش الاقتصـادي والاجتماعي وانعدام المساواة، التي فاقمها تغير المناخ وتزايد عدد السكان، من صميم أسباب عدم الاستقرار في المنطقة. وبالنظر إلى أن أحد الأسـباب الجذرية للأزمة ينبع من إدراك الناس للإقصـاء والظلم، فإن الحل العسـكري وحده لا يكفي لإحلال سـلام واسـتقرار دائمين. وعلى هذا النحو، تظل النتيجة الناجحة لعملية السـلام في مالي هي حجر الزاوية في جهود تحقيق الاســـتقرار في المنطقة. وإذا لم يســـتثمر المجتمع الدولي ما فيه الكفاية في سبيل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ودعم الانتعاش والتنمية في شمال مالي ووسـطها، فسـيظل السـلام والأمن بعيدي المنال. وكما هو مبين في اسـتراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة السـاحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقه السـاحل، فمن الضـروري أيضـاً زيادة فرص الحصـول على الخدمات الأسـاسـية وفرص العمل في مالي وسائر بلدان منطقة الساحل للحد من الاعتماد على المساعدة الإنسانية.

٧٤ - ويجب أن نعزز الصـــلة بين الإجراءات الأمنية والإنمائية لضـــمان الاســـتقرار على المدى الطويل في منطقة الســـاحل. ويتطلب القيام بذلك وحدة الهدف وتوفير الموارد الكافية. وتوفر اســـتراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة السـاحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة السـاحل إطارا شـاملا لتعزيز الحوكمة والأمن والتنمية في المنطقة. وسـأواصـل بذل مسـاعيّ الحميدة، بما في ذلك عن طريق ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومسـتشـاري الخاص لمنطقة السـاحل، اللذين أنيطت بهما مهمة قياده تنفيذ الاسـتراتيجية المتكاملة والخطة، لضمان استمرار دعم الأمم المتحدة في المنطقة.